

جمهورية العراق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي معهد المعلمين للدراسات العليا القانون العام

المسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحة الوطنية

اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام

تقدمت بها

إيناس مسلم توفيق

بإشراف

الدكتور نافع تكليف مجيد

أستاذ القانون الجنائي المساعد

٢٠٢٣م ح ٤٤٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(بَـا أَبُّمَـا الَّذِينَ آمَنُـوا لا تَـأْكُلُوا أَمْـوَالَكُمْ
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ
مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ
رَحِيماً)

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء: الآية (٢٩)

slaayi

إلى ... حملة الرسالة الإنسانية

إلى ... السيد محافظ كربلاء المقدسة المحترم نصيف جاسم الخطابي لمساندتي طوال مدة دراستي.

إلى والدي القاضي مسلم توفيق حسن وإلى والدتي الحنونة.

إلى ... من أعطى واجزل في عطائه، وبذل من ذات نفسه في صبر، وجلد، وتضحية ما لا يطيقه والذي جعاني اخطو بطريق الحق والعدل زوجي المهندس على أحمد مهدي.

إلى ... أولاًدي قرة عيني (عبد الله – مودة – محمد) الله جميعاً أهدي ثواب جهدي المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

(وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ)

سورة الاحقاف (الآية: ١٥)

الشكر دائماً أولاً للذي لا يطيب شيئاً إلاَّ بِذكْرِهِ

ما كان لهذا الجهد أنْ يَرى النور لولا إِسْهامات اساتذتي في معهد العلمين لما قدموه لي من جُهدٍ علمي خلال السنة التحضيرية بالإضافة إلى العاملين في المكتبات القانونية سواءً في معهد العلمين أو خارجه ولهذا فلابُدً أنْ أقِفَ وقفةَ شُكرٍ وإجلالٍ لِكُلِّ من مَدَّ لي يدَ العون والمُساعدة في إنجاز رسالتي ووصولها للشكل الذي هو عليه الآن فلهُم مِنَّي الشكر والتقدير ولا سيما استاذي الموقر الدكتور نافع تكليف مجيد المُشْرِف على رسالتي لِما قَدَّمهُ لي من نصائحٍ ومُلاحظاتٍ سديدة أنارتُ طريق البحث ويسَّرَتُ مصاعبهُ وجعلتُ مِنْ اشرافهِ جميلاً طوق عُقي وارجو أنْ أكون قد وِفقتُ في تقديم ما يرضيهِ وما يليق باسمهِ الكبير الذي كان لي عظيم الشرف ان اخصَه على رسالتي فلهُ مني جزيل شكري وامتناني واقدم امتناني لمجلس معهد العلمين للدراسات العليا واساتذته الموقرين.

واتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور صعب ناجي رئيس القسم القانوني، وإلى الدكتور خالد خضير دحام، وإلى الدكتور علي سعد عمران، وإلى الدكتور علي عادل اسماعيل لما قدموه لى ن ملاحظات قيمة ساعدت في تقويم هذه الاطروحة.

مع اسمى اعتباري

الباحثة

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد اطروحة الدكتوراه للطالبة إيناس مسلم توفيق

الموسومة ب المسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحة الوطنية

قد جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا، وأنها صالحة للمناقشة.

الامضاء:

اللقب العلمى:

الاسم:

العنوان:

التاريخ:

إقرار المقوم اللغوي

أشهدُ أن أطروحة الطالبة (إيناس مسلم توفيق)، الموسوم ب: (المسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحة الوطنية)، تمت مراجعتها لغة، وتكون صالحة للمناقشة بعد الأخذ بالتصويبات من قبل الطالب.

الامضاء:

اللقب العلمي:

الاسم:

العنوان:

التاريخ:

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد إننا قد أطلعنا على أطروحة الطالبة (ايناس مسلم توفيق) الموسومة بـ(المسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحة الوطنية) ناقشنا في محتوياتها وقررنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في القانون (العام) بتقدير

.

التوقيع:	التوقيع:
اللقب العلمي:	اللقب العلمي:
الاسم:	الأسم:
التاريخ:	التاريخ:

التوقيع:	التوقيع:
اللقب العلمي:	اللقب العلمي:
الاسم:	الاسم:
التاريخ:	التاريخ:

التوقيع:	التوقيع:
اللقب العلمي:	اللقب العلمي:
الاسم:	الاسم:
التاريخ:	التاريخ:

أ.د.

زيد عدنان محسن عميد معهد العلمين للدراسات العليا / ٢٠٢٣

المستخلص

إنَّ الدولة بوصفِها تنظيماً لِمجموعةٍ مِنَ الأفراد في اقليمٍ محدد لابُد وأنْ تحمي تكامُلها واستقلالِها ووحدتها سواء في المحيطِ الداخلي أو المحيط الخارجي، فالدولة لها سيادَتِها على أراضيها في مواجهة الدولِ الأُخرى؛ فهي لذلك تجرَّم الأفعال، التي تُمثل عدواناً على هذه السيادة سواء تَمثلت في التهديد بالعدوانِ أو وقوع العدوان، أي إنَّه يشملُ الجرائم التي تنطوي على الاعتداء أو الإضرار أو المساس بإستقلال الدول أو سيادَتِها أو مصالحها القومية، والدولة ترتبط في المحيط الدولي بروابط التعايش السلمي والمصالح المتبادلة مع الدول الأُخرى، ومن ثم فهي تقوم بتجريم أي أفعال، التي تُهدَّد علاقتها بالدول الأُخرى، ومن أهم المصالح محل الحماية من جهةِ الخارج الارتشاء من دولة اجنبية والسعى أو التخابر للإضرار بمركز الدولة السياسي.

لذلك حرَّصَ المشرَّع على أن تشمل حمايته كلَّ المصالح، التي تهددها الاخطارُ الخارجية وهذا ما يبدو مِنَ الأفعال التي تؤدي إلى المِساس بإستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها والألتحاق بأي وجه بالقواتِ المُسلحةِ لدولةٍ في حالةِ حربٍ مع العراق والسعي أو التخابر لدى دولة معها أو مع من يعملون لمصلحتها، سواءٌ في زمن السلم أم الحرب أم الاتلاف العمد أم الاخفاء أم اختلاس أم تزوير اوراق أم وثائق تتعلق بأمن الدولة كل ذلك بقصد الإضرار بمركز الدولة السياسي أو مصلحة وطنية وكذلك مَنْ قام بارتكابِ عملٍ ضار بمصلحة وطنية سواءً كانَ الدولة السياسي أو مصلحة وطنية أم قام بعمل صالح دولة اجنبية، وكان من شأن ذلك موظفاً أم مُكلفاً بخدمة عامةٍ أم صفة نيابية أم قام بعمل صالح دولة اجنبية، وكان من شأن ذلك تعريض المصلحة الوطنية للخطر، كُلَّ هذه الأفعال التي وردَتُ في الباب الثاني من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ بنصوص المواد (١٦٤،١٦٧) إذا وقعت بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها أو وقعت في زمن الحرب تكون عقوبتها الإعدام، وهذا ما يسمى بالجرائم المشددة بالنتيجة، ومن أهم الاخطار التي تهدَّد الدولة من جهة الخارج جرائم السعى أو التخابر للإضرار بمركز الدولة السياسي.

ومن بين تلكَ الجرائم هي الجريمة محل الدراسة والمُسمَّاة جريمة الرشوة المُضرَّة بالمصلحةِ الوطنيةِ والتي ينصب اهتمامنا عليها، والتي تعد من أهم جرائم الفساد المُضرَّة بالمصلحةِ الوطنيةِ وبها يعمد المكلف بخدمة عامة إلى استغلال الثقة الممنوحة له مِن أجلِ المكاسب الشخصية مخالفاً بذلك ما يملى عليه الضمير والقوانين الوطنية، أنْ تدخل المشرِّع في تجريمها له ما يسوغه

لما للرشوة وفي نطاق جرائم أمن الدولة الخارجي من ضرر كبير وفادح يضر عنه تهديد كيان الدولة بالعموم وهيبتها بين الدول.

أمًّا جريمة السعي وأما التخابر للإضرار بمركز الدولة السياسي، إذ تم تحديد الجانب الموضوعي للجريمة لكل ما يتعلق ويتصل بالمركز السياسي وما يدخل تحت مفهوم التخابر مع الدول الأجنبية أو مع احد ممن يعملون لمصلحتها فضلاً عن تحديد النطاق المكاني لسريان هذا النص العقابي وتطبيقه على مُرتكبي الجريمة.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	اسم الموضوع
ب	الآية
ح	الاهداء
٦	شكر وتقدير
هـ- و	المستخلص
ز-ط	قائمة المحتويات
0-1	المقدمة
77	الفصل الأول: التعريف بالمسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحة الوطنية
٧	المبحث الأول: ماهية المسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحة الوطنية
٨	المطلب الأول: تعريف المسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحة الوطنية
٩	الفرع الأول: المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي
١٧	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لجرائم الإضرار بالمصلحةِ الوطنيةِ
١٧	الفرع الأول: طبيعة الجرائم من حيث طبيعة الحق المعتدى عليه
70	الفرع الثاني: طبيعة الجرائم من حيث الركنين المادي والمعنوي
77	المبحث الثاني: أساس المسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحةِ الوطنية والمصلحة
	المعتبرة من تجريمها
٣٢	المطلب الأول: أساس المسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحةِ الوطنيةِ
٣٢	الفرع الأول: الأساس القانوني في التشريع العراقي
٣٦	الفرع الثاني: الأساس القانوني في التشريعات المقارنة
٣٩	المطلب الثاني: المصلحة المعتبرة في جرائم الإضرار بالمصلحةِ الوطنيةِ وخصائصها
٣٩	الفرع الأول: المصلحة المعتبرة في جرائم الإضرار بالمصلحةِ الوطنيةِ
٥٣	الفرع الثاني: خصائص جرائم الإضرار بالمصلحةِ الوطنيةِ
181 - 71	الفصل الثاني: بعض تطبيقات المسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحة الوطنية
٦٢	المبحث الأول: جريمة الرشوة من دولة اجنبية المُضرّة بالمصلحةِ الوطنيةِ
٦٣	المطلب الأول: أركان جريمة الرشوة من دولة اجنبية المُضرَّة بالمصلحةِ الوطنيةِ
٦٤	الفرع الأول: الركن الخاص في الجريمة
٦٨	الفرع الثاني: الأركان العامة في الجريمة

٧٩	المطلب الثاني: عقوبة جريمة الرشوة من دولة اجنبية المُضرَّة بالمصلحةِ الوطنيةِ
٨٠	الفرع الأول: العقوبة الأصلية للجريمة
٨٥	الفرع الثاني: العقوبة التبعية والتكميلية
٩.	المبحث الثاني: جريمة السعي أو التخابر للإضرار بمركز الدولة السياسي
9.7	المطلب الأول: أركان جريمة السعي أو التخابر للإضرار بمركز الدولة السياسي
٩٣	الفرع الأول: الركن المادي في الجريمة
١١٢	الفرع الثاني: الركن المعنوي للجريمة
١١٧	المطلب الثاني: عقوبة جريمة السعي والتخابر عن الإضرار بمركز الدولة السياسي
١١٨	الفرع الأول: العقوبة الاصلية للجريمة
١٢١	الفرع الثاني: العقوبات الفرعية
192-177	الفصل الثالث: الآثار الجزائية الإجرائية للمسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحةِ
	الوطنية
١٣٣	المبحث الأول: الآثار الجزائية الإجرائية للمسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحةِ
	الوطنيةِ في مرحلة ما قبل المحاكمة
١٣٤	المطلب الأول: تحريك الدعوى الجزائية وإجراءات ضبط الأدلة وجمعها
١٣٨	الفرع الأول: تحريك الدعوى الجزائية
179	الفرع الثاني: الجهات المختصة بضبط وجمع الأدلة وإجراءاتها
150	المطلب الثاني: الجهة المختصة بالتحقيق في الدعوى وإجراءاتها
١٤٨	الفرع الأول: الجهة المختصة بالتحقيق في الدعوى الجزائية
108	الفرع الثاني: إجراءات التحقيق في الدعوى الجزائية
170	المبحث الثاني: الآثار الجزائية الإجرائية للمسؤولية الجزائية عن الإضرار بالمصلحة
	الوطنيةِ في مرحلة المحاكمة وما بعدها
170	المطلب الأول: الآثار الإجرائية في مرحلة المحاكمة
١٦٧	الفرع الأول: المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجزائية
14.	الفرع الثاني: إجراءات المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجزائية
١٨٠	المطلب الثاني: الآثار الإجرائية في مرحلة ما بعد المحاكمة
١٨٢	الفرع الأول: الجهات المختصة بالطعن في الحكم الجزائي
140	الفرع الثاني: طرق الطعن في الحكم الجزائي

190	الخاتمة
117-777	المصادر والمراجع